قضية القدس وموقف يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة منها(١٩٦٧-١٩٧١)

الباحث: علي حسين عيسى

أ.د. حيدر لازم عزيز

جامعة البصرة/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

ali.eessa@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث لدراسة موقف الامين العام للأمم يوثانت من قضية القدس لعام ١٩٦٧-١٩٧١، على أثر العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، على الدول العربية المجاورة لها، وما ترتب عليه من تغيرات طرأت على القضية الفلسطينية عموماً وقضية القدس على وجه الخصوص، وللإجابة على السؤال: ما الدور الذي أداه الامين العام للأمم المتحدة يوثانت من تلك القضية؟

الكلمات المفتاحية: (قضية القدس، موقف يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة).

The issue of AL-Quds and the position of U Thant, the Secretary-General of the United Nations regarding it(١٩٦٧-١٩٧١)

Researcher:Ali Hussein Easa Al-Zubaidi

Prof. Haider Lazim Aziz

Department of History, College of Arts, University of Basra

Abstract:

The research studies the position of the Secretary-General of the United Nations U Thant on the issue of Jerusalem for the year ١٩٦٧-١٩٧١, following the Israeli aggression in ١٩٦٧ on its neighboring Arab countries and the consequent changes that occurred in the Palestinian cause in general and the issue of Jerusalem in particular, and to answer the question, what is the role played by the Secretary-General Un uthant of that case.

Keywords: (the issue of Jerusalem, the position of the Secretary-General of the United Nations).

المقدمة:

يحتل منصب الامين العام للامم المتحدة اهمية خاصة لان الامين العام هو الذي يتولى الكثير من شؤون المنظمة الدولية من الناحية الادارية والسياسية ، وعلى الرغم من ان ميثاق الامم المتحدة عد الامين الموظف الاداري الاكبر في الامم المتحدة ، إلا أن الوظيفة السياسية المتمثله في قضايا حفظ الامن والسلم االدوليين وحل المنازعات بالطرق السلمية ، هي من صميم واجبات الامين العام للامم المتحدة اذ ان على الامين العام ان يعمل على تشجيع القانون الدولي وان يكون ورقيباً على حقوق الانسان وحامياً لها ، فكل إمين عام يجلب لهذا المنصب خصائص ومهارات فردية اذ تتوقف على كفاءته وحنكته ودرايته وقوة شخصيتة حل كثير من المشاكل والمنازعات الدولية.

كما ان على الامين العام ان يتمتع بقدرة على المناورة الدبلوماسية وحسب أستيعابه للمصالح المتناقضة للدول المتنازعة وان يستخدم أسلوباً في الازمات يفوت به الفرصة على القوى الكبرى في ان تجد حلاً للمشكلة بوسائلها الخاصة والتي لابد ان تقود الى سلسة من ردود الافعال المضادة والتي سوف تؤثر على السلم والاستقرار.

شكل الصراع العربي الإسرائيلي التحدي الاساس لمنظمة الامم المتحدة وأمينها العام بسبب وقوعة في منطقة حساسة استراتيجياً واقتصادياً واجتذاب ذلك الصراع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مما عكس موقف شديد التعقيد على المنظمة الدولية وامينها العام نظراً لما لهاتين القوتين من مصالح اساسية في منطقة الشرق الاوسط ، ومن ثم تأثير تلك المصالح على عمل المنظمة الدولية وامينها العام في ارساء السلم ولامن الدولين .

لذلك ركز البحث على دراسة موقف الامين العام من قضية القدس بعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ وذلك لان يوثانت جاء تسنمه لمنصب الامين العام للامم المتحدة في مده مهمة من تاريخ العرع العربي الإسرائيلي عقب فرض إسرائيل ارادتها العسكرية على الدول العربية بعد عدوانها في الخامس من حزيران وماترتب عليها من نتائج ادت الى احتلالها للاراضي الدول العربية وخاصة احتلالها للمدينة القدس ومحاولات تهويدها وضمها الى إسرائيل الامر الذي حتم

على يوثانت التدخل لوقف اعمال إسرائيل في القدس ، لذلك عمل على اعداد التقارير الخاصة عن الاوضاع في تلك المدينة وتقديمها الى مجلس الامن ومحاولاته حث إسرائيل على تطبيق قرارات مجلس الامن تجاه القدس بعد ان فرضت إسرائيل نتيجة مساندة الولايات المتحدة لها، سياسة الامر الواقع وكرست احتلالها للمدينة ورفض جميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة.

قضية القدس ١٩٦٧-١٩٧١ وموقف يوثانت منها

كان من نتائج العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ان احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس، وبدأت تنفذ مخططات تهويدها[١] ، وباشرت برفع الاعلام الإسرائيلية وعلقت الشعارات فوق المواقع المقدسة وقامت بعمليات طرد السكان ، والاستيلاء على الاماكن العربية الاسلامية والمسيحية ووضعها تحت الادارة العسكرية، وذلك تحت شعار توحيد مدينة القدس[٢].

وفي صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧ قدم يوثانت تقريراً الى مجلس الامن في جلسته الطارئة حول الهجوم الواسع الذي قامت به إسرائيل[٣] ، وانهى يوثانت تقريره بأنه يدعم بقوة فكرة أعلان القدس مدينة مفتوحة، وذلك لحماية الاماكن الدينية فيها، وقد اقر مجلس الامن القرار ٢٣٣والذي دعا الى وقف اطلاق النار والامتناع عن أي نشاط عسكري في المنطقة[٤] .

تجاهلت إسرائيل قرار مجلس الامن واحكمت إجراءاتها العسكرية على مدينة القدس ، وجاء اول تصريح على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان، اشار فيه الى ان جيش الدفاع الإسرائيلي لن يترك القدس، وانهم قد عادوا الى اقدس مقدساتهم ولن يتركوها مرة اخرى [٥] ، واستطاعت إسرائيل ان تضم مايقارب سبعون الف دونم من القدس الشرقية ، والقرى المجاورة الى بلدية القدس العربية وعرضت المدينة لاعمال القتل والتدمير والنهب مما ادى الى نزوح مايقرب من خمسة آلاف من المدنين معظمهم من اللاجئين الفلسطنيين سابقاً ، كما قامت بسلسلة من اعمال الهدم ونسف الأملاك العربية أذ قامت بهدم حارة المغاربة لمجاورة لحائط البراق وذلك لإقامة ساحة يهودية كبرى أمام ماتدعي انه حائط المبكى[٦] .

كان اهتمام الحكومة الإسرائيلية يتجه نحو تأكيد ادعاءاتها في السيطرة على القدس العربية سيطرة دائمة وتامة ففي الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧،عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً للتباحث حول ضم القدس الى إسرائيل، وتوالت اجتماعاتها إلى أن تقدمت للكنيست في السابع والعشرون من حزيران من العام نفسه بمشروع قرار لضم القدس إلى اسرائيل، وقد وافق الكنيست في اليوم نفسه على قرار الضم وجرى لحاق القدس العربية بإسرائيل سياسيا وادارياً ، وفي الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦٧ اصدرت الحكومة الإسرائيلية مايسمى بأمر القانون والنظام رقم (١) لسنة ١٩٦٧ واخضعت بموجبه منطقة القدس الشرقية للقوانين والنظم الإسرائيلية، واستناداً لهذا القانون آلحقت المناطق العربية ضمن حدود بلدية القدس[٧] ,وبذلك الغت كل التشريعات والادارية الاردنية التي كان معمول بها قبل الحرب، الامر الذي ادى الى احتجاج الدول العربية على تصرفات إسرائيل وتقديمها الشكاوي الى الامم المتحدة وامينها العام داعية الى تحمل مسؤوليتهما تجاه احتلال مدينة القدس[٨] .

أربكت الإجراءات الإسرائيلية الوضع في الامم المتحدة، لذلك عقدت الجمعية العامة دوره طارئة لبحث أزمة الشرق الاوسط ، واصدرت بعد عدة جلسات القرار٢٢٥٣ في الرابع من تموز ١٩٦٧، والذي اعربت فيه عن قلقها الشديد للاجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس وعدتها لاغيه وطلبت من حكومة إسرائيل الغاء كل التدابير التي اتخذت والامتناع فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه ان يبدل من وضع القدس ، كماطلبت من يوثانت إعداد تقرير يقدم الى الجمعية العامة ومجلس الامن حو تطورات الموقف وتنفيذ هذا القرار في موعد لايتجاوز اسبوعاً واحداُ من تاريخ صدور القرار[٩] وحضي القرار بأكثرية ٩٩ صوتاً، وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت بما فيها الولايات المتحدة الامريكية[١٠] .

علل مندوب الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة بدعوى ان بلاده لاتعترف بأن تلك الاجراءات تغير وضع القدس [١١] . يفهم من ذلك ان الولايات المتحدة كانت تؤيد وجهة النظر الإسرائيلية التي تدعي ان تلك الاجراءات لاتحدد الوضع النهائي للقدس ومن ثم ليس هناك مايدعو لمطالبتها بالغاء اجراءاتها بشأن القدس.

لذلك لم تلتزم إسرائيل بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣، أذ ارسل يوثانت رسالة الى الحكومة الإسرائيلية في الخامس من تموز ١٩٦٧ طالبها بتنفيذ قرار الجمعية العامة ألا انها لم تنفذ القرار، وارسل إبا ابيان رسالة جوابيه الى يوثانت أكد فيها ان الاجراءات الإسرائيليةلاتعدو ان تكون أجراءات أدارية مؤقتة ولايترتب عليها اي ضم للقدس او تحديد نهائي لوضعها ، ثم شرح فيها طبيعة الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل(١٢) ، وقد نقل يوثانت رسالة أبا ايبان في تقرير له الى الجمعية العامة للامم المتحدة في الثاني عشر من تموز ١٩٦٧،والتي شرح فيها أبا إبيان موقف إسرائيل على النحو الاتي(١٣) :

اولاً –الاماكن المقدسة: ان قانون حماية الاماكن المقدسة الذي نص على حماية حق الوصول الى تلك الاماكن من الاشخاص الذين يقدسونها مهما كانت الديانة التي ينتمون اليها، جاء بهدف حماية تلك الاماكن وجعلها مفتوحة للجميع بينما كانت الاردن تمنع اليهود في إسرائيل من الوصول الى معابدهم.

ثانياً–التعاون المدني: يهدف الى تأمين الاختلاط الحر بين العرب واليهود على اساس جيد.

ثالثاً– الخدمات البلدية : وهي ضم القدس الى شبكة المياه العامة من اجل ايصال المياه الى جميع المنازل، وشملت الخدمات خدمات صحية وتربوية وتسهيلات ثقافية للمجتمع.

بعد ان اكد يوثانت للجمعية العامة ان إسرائيل لم تنفذ القرار ٢٢٥٣ ، انتقد مندوب الاردن موقف إسرائيل وعده رسالة وزير خارجيتها الى يوثانت ليس ألا مجموعة من النقاط التي لاعلاقة لها بمشكلة ضم إسرائيل للقدس ، واكد ان ضم الاراضي عن طريق الاحتلال العسكري لايمكن تمويهه على اساس (الخدمات)، واوضح ان هدف إسرائيل من تلك الاجراءات التي اتخذتها في القدس جاءت بهدف تغير معالم المدينة ، وذكر ان قيام إسرائيل بالاعمال العدوانية في القدس ومصادر الاملاك وهدم المباني ونهب المخازن والسيطرة على المصارف ماهو الأ تكريساً لتلك لسياسة ، وبسبب الارهاب الإسرائيلي فإن عشرات الالوف من العرب تركوا بيوتهم وفروا هاربين، وطلب من يوثانت ان يكتب تقريراً الى مجلس الامن عن الوضع في مدينة القدس (١٤) .

مع احتدام المناقشات في الجمعية العامة عد مندوب الاتحاد السوفيتي رسالة وزير الخارجية الإسرائيلي الى يوثانت "**ماهي ألا محاضره لتبرير قرصنتها الدولية ، وكان لاحرى بها ان تنفذ القرار المتعلق بالقدس**" [١٥] ،وشن حملة عنيفة على إسرائيل متهما اياها بإرتكاب العدوان، وبإنها تتحدى قرارات الامم المتحدة وميثاقها[١٦] ، في حين عارض مندوب بريطانيا تغير وضع القدس وعده الاجراءات الإسرائيلية في القدس غير شرعية [١٧] ، اما مندوب الولايات المتحدة فقد اشار الى ان القرارات الادارية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيليةلايمكن عدها محدده لمستقبل الاماكن المقدسة او وضع القدس بالنسبة لها[١٨] .

وفي الرابع عشر من تموز ١٩٦٧ قدم يوثانت تقريراً الى الجمعية العامة اكد فيه رفض إسرائيل تنفيذ القرار ٢٢٥٣ واستمرارها في اعمال الهدم والحفر والتوسع، على اثر ذلك اصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٢٥٤ والذي اكد اسفه على عدم تنفيذ إسرائيل للقرار السابق، مكرره دعوتها لإسرائيل لإلغاء الاجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اي عمل من شأنه تغير وضع القدس، وان يقدم يوثانت تقريراً الى مجلس الامن ، والجمعية العامة حول تطورات الموقف وتنفيذ القرار[١٩] ، مع ذلك اعلن ابابيان ان بلاده سوف تستمر في إجراءاتها حتى لو صوتت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ضد تلك الاجراءات [٢٠] .

وتنفيذا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة عين يوثانت في الرابع عشر من اب ١٩٦٧ ارنستو تالمان Ernesto Talman من سويسرا ، ممثلاً شخصياً له في القدس ولمدة اسبوعين، وذلك لتقصي الحقائق وتقديم المعلومات اللازمة ليوثانت لاعداد تقرير الى مجلس الامن عن حقيقة الاوضاع في القدس وبحسب ماجاء في قرار الجمعية العامة[٢١] .

نظرت إسرائيل الى مهمة ارنستواً تالمان على انها مهمه غير مرغوب فيها، وعدتها اعتداء من جانب يوثانت على السيادة الإسرائيلية وتدخلاً في شؤون إسرائيل الداخلية ، واكدت ان الامين العام اذ كان مهتماً بالحصول على معلومات عما يحدث في القدس ، ضمن حدود صلاحيته، عليه ان يلجاء الى مندوب إسرائيل في الامم المتحدة او الى الحكومة الإسرائيلية، وانه ليس من حق الامم المتحدة ان تقرر مستقبل القدس[٢٢] ، ألا ان الادارة الامريكية دعتها الى ضبط النفس في

سياستها لاحترام القدس، والامتناع عن اتخاذ اي تدابير جديدة تمس مستقبل القدس، وذلك لان سياستها تجاه القدس ادت الى أثارة القلق لدى الدول العربية والاسلامية والمسيحية لما للقدس من ثقل في العالم الاسلامي والمسيحي، كما ان الادارة الامريكية حاولت كسب الحكومة الاردنية بعد ان صرح الملك حسين انه لايقبل بيوم من الايام ان يقال انه تخلى عن القدس ولتعود الى وضعها الطبيعي بأي شكل من الاشكال، وطلب دعم الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقدس[٢٣] ، فضلاً عن ذلك ان حرب ١٩٦٧ واحتلال القدس بأكملها قد ادى الى زيادة حدة التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي كان يخشى على منطقة الشرق الاوسط من توسع النفوذ الامريكي لاسيما بعد النتائج التي حصلت عليها إسرائيل بعد عدوانها على الارضي العربية [٢٤] . وهكذا كانت الادارة الامريكية مؤيده للاجراءات الإسرائيليةبشكل كبير وقد اوضحت موقفها من خلال عدم تصويتها على قراري الجمعية العامة ٢٢٥٣ و٢٢٥٤،ألا انها عبرت عن اسفها لاتخاذ اسرائيل تلك لاجراءات .

نتيجة لتلك الضغوط وافقت إسرائيل على دخول أرنستواً تالمان الى القدس في الحادي والعشرين من اب حتى الثالث من ايلول عام ١٩٦٧ والذي قام بجولة في القدس، درس الاوضاع فيها وقدم تقريراً الى يوثانت ومن جانبه قدم يوثانت تقريراً في الثاني عشر من ايلول ١٩٦٧، الى مجلس الامن مؤلفاً من جزئين عن الحاله في القدس ؛ وقد بنى يوثانت الجزء الاول من تقريره على المعلومات التي جمعها ممثله الشخصي، ثم عرض يوثانت تفاصيل التغيرات التي طرأت على جغرافية مدينة القدس وسكانها وادارتها البلدية ، ذكر ان إسرائيل اوضحت لممثله الشخصي ارنستو تالمان انها أتخذت كل التدابير اللازمة لبسط سيادتها على تلك الاجزاء من المدينة، وانها تمضي بأصرار في عملية الضم، وان ماقامت به من اجراءات غير قابلة للتعديل او المفاوضة [٢٥] ، كما ان إسرائيل قامت بتطبيق التشريعات والقوانين الإسرائيليةعلى القدس بكاملها وبعض المناطق العربية المحيطة بها والتي كانت تابعة سابقاً للاردن وعملت على تهجير سكانها واستملاك اراضيها[٢٦] .

قدم يوثانت تقريراً الى الجمعية العامة في العاشر من تموز عام ١٩٦٧ عن الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغير مركز القدس وذكر في تقريره انه وجه الى وزير الخارجية الإسرائيلي في الخامس من تموز١٩٦٧،رساله لفت فيها نظر حكومة إسرائيل العاجل الى قرار الجمعية العامة وواورد في التقرير الذي تلقاه الامين العام في العاشر من تموز وفيه ادعى وزير الخارجية الإسرائيلي ان الاجراءت الإسرائيلية جاءت نتيجة لعدم اعتراف الجانب الاردني بالمصالح الدينية العالمية ، ودعا ان القوات الاردنية هي التي عمدت الى شن هجوم واسع ضد إسرائيل، واكد ان مدينة القدس تنعم بالسلم والوحدة وان الاماكن المقدسة لجميع الاديان مفتوحة للجميع من يقدسونها، واردف قائلاً "**ان لفضة الضم التي جاءت في قرار الامم المتحدة لفظة في غير محلها الان لاجراءات الإسرائيلية جاءت بهدف توحيدالمدينة من الجانب الاداري والبلدي وتهيء الاساس القانوني لحماية الاماكن المقدسة وتحقق التعاون بين العرب واليهود وان تلك الاجراءات بهدف توفير الخدمات الصحية والخدمية والتعليمية للمدينة القديمة**[٢٧] .

مع احتدام المناقشات في مجلس الامن بين الشد والجذب اصدار القرار ٢٤٢ الا ان ذلك القرار لم يشر صراحةً الى مسألة القدس بعبارة واضحة وصريحة أو ادانة الإجراءات الإسرائيليةفي القدس، لكن القرار نص في مضمونه على الانسحاب من أرض التي أحتلت في حرب ١٩٦٧، على اعتبار ان القدس من جزء من تلك الارض ، أي ان القرار يطبق على القدس[٢٨] ، إلا أن إسرائيل لم تعبأ لقرار مجلس الامن على الرغم من موافقتها عليه واخذت تكمل إجراءات ضم القدس وقامت بنقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية الإسرائيلية الى القدس الشرقية ، وفي الوقت نفسه عملت على تخفيض عدد السكان الفلسطينيين بوسائل مختلفة منها منع سكان القدس الموجودين في البلاد العربية أو الاجنبية من العودة الى المدينة [٢٩] ، كما لجأت الى إبعاد عدد كبير من السياسين الفلسطينيين وممثلي قطاعات الشعب المحتلفة الى الاردن بحجة قيامهم بأعمال تخل بالأمن، وبهدف التخلص منهم واضعاف روح المقاومة عن المواطنين العرب بشكل عام ، كما اتخذت الشرطة الإسرائيلية العديد من الإجراءات والممارسات تجاه السكان والتي كان من بينها نسف المنازل والاعتقال الفردي والجماعي وحظر التجوال ومنع السفر وغيرها من الممارسات[٣٠] .

فرضت أسرائيل سياسة الامر الواقع وكرست سيطرتها على المدينة إذ اعلنت عن إقامة عرض عسكري في القدس الشرقية في الثاني من نيسان ١٩٦٨، لغرض أحياء ذكرى تأسيس (دولة إسرائيل)، مما دفع يوثانت الى تقديم رسالة الى الحكومة الإسرائيلية دعاها الى الامتناع عن أجراء العرض العسكري لما فيه مخالفة صريحة لاتفاقيات الهدنة ، واتفاقيات وقف اطلاق النار، لكن إسرائيل رفضت تلك الرسالة وعدتها تدخلاً في شؤونها الداخلية ، لذلك قدم يوثانت تقريراً الى مجلس الامن في الخامس من نيسان ١٩٦٨ اعرب فيه عن خطورة إقامة العرض العسكري في القدس ، لأن ذلك يؤدي الى زيادة التوتر في المدينة المقدسة[٣١] ، كما دفع هذا الامر الاردن الى طلب اجتماع عاجل لمجلس الامن لمعالجة ذلك الموضوع[٣٢] .

وبالفعل اصدر مجلس الامن في السابع والعشرون من نيسان ١٩٦٨، القرار ٢٥٠ والذي دعا فيه إسرائيل الى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس، وعده مجلس الامن أن هذا الامر يزيد من خطورة الوضع في المنطقة، ويؤثر على التسوية لسلمية لمشكلات المنطقة ، مع ذلك رفضت إسرائيل قرار مجلس الامن ، مدعية أن اقامة العرض العسكري من شؤونها الداخلية ، ثم مضت في أستعراضها العسكري في الثاني من آيار عام ١٩٦٨ متحديه بذلك الارادة الدولية[٣٣] .

إنَّ تحدي إسرائيل لقرار مجلس الامن مسألة خطيرة كونها أثرت تأثيراً خطيراً على هيبة الامم المتحدة وفعاليتها كمنظمة أنشأت من اجل حفظ السلم والامن الدوليين [٣٤] ، الامر الذي اجبر مجلس الامن على اتخاذ القرار ٢٥١ في الثاني من آيار عام ١٩٦٨، الذي اكتفى فيه بالاعراب عن أسفه العميق لاقامة إسرائيل لعرضها العسكري في القدس ، وفي نفس الوقت اتخذ مجلس الامن القرار ٢٥٢ في الحادي والعشرين من آيار من العام نفسه، الذي نص على ان جميع الإجراءات الادارية والتشريعية ، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك إستملاك الاراضي والأملاك التي من شأنها ان تغير من الوضع القانوني للقدس، وهي اجراءات ملغاة ولايمكن إن تغير الوضع القانوني للقدس ، وطالب إسرائيل ان تبطل اجراءاتها في القدس

وتمتنع مستقبلاً عن القيام بأي عمل من شأنه ان يغير وضع القدس، كما طلب مجلس الامن من يوثانت ان يقدم تقريراً الى المجلس حول تنفيذ القرار[٣٥] .

جاء ذلك الموقف المتشدد لمجلس الامن على الرغم من امتناع الولايات المتحدة عن التصويت لصالح القرار، ومحاولاتها اقناع اعضاء مجلس الامن لتجنب اتخاذ قرار رسمي من المجلس بحجة انه لاينبغي للمجلس ان يعلن موضوع القدس بشكل منفصل عن ازمة الشرق الاوسط وذلك لان مشكلة القدس شأنها في ذلك شأن الجوانب الادارية الاخرى يجب ان تكون جزء من الاتفاق الشامل للتسوية بين العرب وأسرائيل[٣٦]، وان تلك القرارات تضر بالتسوية بين أسرائيل والدول العربية ذات العلاقة التي تقع في نطاق قرار مجلس الامن ٢٤٢ وفي نطاق مهمة يارنغ [٣٧] . وهكذا كانت الولايات المتحدة ترفض تأييد قرارات الامم المتحدة التي طالبت اسرائيل بالغاء اجراءاتها في القدس وكان هناك ميل واضح من جانب الادارة الامريكية للاحتفاظ بالقدس موحدة.

نتيجة لموقف الولايات المتحدة اعلنت إسرائيل رفضها لقرارات مجلس الامن واستمرت في سياسة واجراءات تهويد القدس، واكدت عدم رجوعها عن تلك الاجراءات التي اتخذتها في القدس وواصلت تحديها لقرارات الأمم المتحدة اذ اعلن ليفي اشكول في الثامن والعشرين من آيار ١٩٦٨ان الحكومة قررت نقل مقر قيادة الجيش والشرطة ومكاتب البريد الى القدس الشرقية ، وفي الثالث والعشرون من أب من العام نفسه اصدرت السلطات الإسرائيلية قانون التنظمات القانونية والادارية لعام١٩٦٨ والذي يفرض على عرب فلسطين سواء كان صاحب مهنة او عمل الحصول على ترخيص جديد بموجب قوانين(دولة إسرائيل) وانتظمتها ، وفي حالة عدم الحصول على ذلك التصريح يعد مخالفاً للقوانين والانظمة الإسرائيلية وتفرض على اصحاب تلك الاعمال والمهن العقوبات والغرامات التي تنص عليها القوانين والانظمة الإسرائيلية[٣٨] .

في اعقاب تلك الممارسات قدم يوثانت تقريراً الى مجلس الامن في الحادي عشر من نيسان ١٩٦٩، اكد فيه ان موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه وضع القدس لم يتغير، وقدم لمجلس الامن نسخ لبعض القوانين التشريعية والتنظمية التي نشرتها الصحف الرسمية لحكومة إسرائيل والتي تتعلق بالوضع في القدس[٣٩] .

بعد تقرير يوثانت قدم الاردن شكوى الى مجلس الامن ضد محاولات أسرائيل تغير الاوضاع في المدينة المقدسة ، اخذ مجلس الامن بوجه النظر الاردنية واصدر القرار ٢٦٧ في الثالث من تموز ١٩٦٩، وكان ذلك القرار قد اوضح فشل إسرائيل في احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، ووجه اللوم العنيف لكل الاجراءات التي اتخذتها لتغير وضع مدينة القدس، واكد ان الاجراءات التشريعية والادارية التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات والتي تهدف الى تغير وضع القدس باطلة ولايمكن ان تغير وضع المدينة المقدسة ، ودعا القرار إسرائيل ان تلغي كل الاجراءات التي اتخذتها والتي تؤدي الى تغير وضع المدينة، كما طالب القرار إسرائيل الأسراع باعلان وتحديد موقفها ومدى تقيدها بتنفيذ القرار، وطلب من الامين العام ان يقدم تقريراً الى مجلس الامن حول تنفيذ القرار[٤٠] .

على الرغم من تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الامن رقم ٢٦٧ ألا أنها امتنعت عن التصويت لامر الذي شجع إسرائيل على عدم الاستجابة لقرار مجلس الامن ولم تقدم معلومات للمجلس توكد فيها موافقتها على ماجاء به القرار٢٦٧، الامر الذي دعا يوثانت الى ارسال رسالة معززه بنسخة من قرار مجلس الامن ٢٦٧ الى الحكومة الإسرائيلية في الحادي والعشرون من تموز ١٩٦٩ حول مدى استعداد إسرائيل للالتزام بقرار مجلس الامن وتنفيذه[٤١] ، ألا ان الحكومة الإسرائيليةتجاهلت رسالة يوثانت ولم تجب عليها، لذلك اجتمع يوثانت بمندوب إسرائيل في الامم المتحدة يوسف تكوه في الرابع من أب ١٩٦٩ وقدم له مذكرة حول مدى تنفيذ اسرائيل لقرار مجلس الامن ٢٦٧، لكن مندوب إسرائيل لم يعطي جواباً وافيا ليوثانت واستخم اسلوب المماطة والتسويف بحجة ان البت في الموضوع من اختصاص وزارة الخارجية الإسرائيلية، وان الحكومة الإسرائيليةتبلغت بمذكرة يوثانت وسوف توليها اهتماماً خاصاً[٤٢] . يبدو ان إسرائيل تعمدت تأخير ردها على مذكرة يوثانت حول مدى استعدادها تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٦٧ .

في تلك الاثناء اعتدى الصهاينة على المسجد الاقصى وأشعلوا به النيران في الحادي والعشرون من اب عام ١٩٦٩ ودمر الحريق القسم الجنوبي الشرقي من المسجد، كما اتى على منبره الأثري [٤٣] ، مما اثار العالم الاسلامي اذ ارسل مندوبو خمس وعشرون دولة اسلامية في

الامم المتحدة رسالة الى يوثانت قام بتسليمها اليه مندوب اندونيسيا في الثاني والعشرين من أب عام ١٩٦٩ استنكروا فيها حرق المسجد الاقصى ووصفوه بالحادث الخطير، كما اكدوا فيها ان تلك الاعمال تزيد من سخط الدول العربية والاسلامية على وضع القدس ، وان وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي ادى الى تهديد السلام ولامن الدوليين في منطقة الشرق الاوسط ، وطالبوا الامم المتحدة بأجراء تحقيق في الحادث ومنع تكرار اي عمل تقوم به إسرائيل لتخريب الاماكن المقدسة في القدس او تدنيسها(٤٤) .

أثار حريق المسجد الاقصى ردة فعل قوية لدى يوثانت، لذلك اعلن في رسالة جوابية الى مندوب اندونيسيا ، ان حريق المسجد الاقصى موضع اهتمام بالغ للامم المتحدة ، وسبب له شخصياً "**الحزن والرعب،وهو عمل يثير العواطف والشجون في منطقة مضطربه، وعاملاً من عوامل زيادة التوتر في المنطقة**"(٤٥) .

في الوقت نفسه ارسل يوسف تكوة رسالة الى يوثانت حاول من خلالها ان يخلي مسؤولية حكومتة عن حادثة احراق المسجد الاقصى إذ اكد ان المسجد كان يدار من قبل الوقف الاسلامي وكان حراسه من العرب ، وان الدول العربية حاولت أستغلال الحادث لاغراض سياسية ودعائية من خلال تأجيج العواطف الدينية في العالم الأسلامي وثارة الكراهية بين العرب واليهود، وان الحكومة الإسرائيليةألفت لجنة تحقيقية المعرفة اسباب الحريق (٤٦) .

بناءأ على طلب خمس وعشرون دولة اسلامية من الدول الاعضاء في الامم المتحدة عقد مجلس الامن جلساته من التاسع الى الخامس عشر من ايلول عام ١٩٦٩، لمناقشة حريق المسجد الاقصى، وعند بداية المناقشات ظهرت اختلافات وانقسامات بين الدول الاعضاء، فالدول العربية والاتحاد السوفيتي ارادت ان يناقش مجلس الامن حادثة الحريق كجزء من مناقشة وضع القدس وانتهاك أسرائيل لقرارات مجلس الامن التي دعتها الى ابطال والغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها لتغير وضع القدس، اما الفريق الاخر الذي قادته الولايات المتحدة وبريطانيا اراد مناقشة حادثة الحريق بشكل مستقل ولا يتعلق بمناقشة وضع القدس إذ اكد مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة تشارلز يوست Charles Yost " **انه لايحبذ اشغال الاسرة الدولية في بحث موضوع**

غير موضوع الحريق، وانه ليس من الملائم او المرغوب فيه مناقشة وضع القدس وربط الحريق بمشكلة الشرق الاوسط"[٤٧] .

بعد مناقشات مطولة اصدر مجلس الامن في الخامس عشر من ايلول ١٩٦٩ القرار رقم ٢٧١بالاغلبية، وتضمن هذا القرار التاكيد على القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة من قرارات تتعلق بالاجراءات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغير الوضع في القدس، وذكر ان كل عمل تخريبي للاماكن المقدسة ، او اي انتهاك لحرمتها في مدينة القدس، او اي تشجيع، او أشتراك في ذلك، يمكن ان يعرض السلام والامن الدوليين للخطر تعريضاً جدياً، ونص على ان انتهاك حرمة المسجد الاقصى المقدس يؤكد ضرورة عدول إسرائيل عن خرق القرارات المشار اليها، وضرورة الرجوع عن الاجراءات والتدابير التي اتخذتها والتي تهدف الى تغير الوضع في المدينة المقدسة ، وادان القرار إسرائيل لامتناعها عن تنفيذ تلك القرارات واحكامها فوراً، وكرر مطالبة إسرائيل بتقديم معلومات وبصورة عاجلة الى مجلس الامن حول مدى استعدادها لتنفذ قرارات مجلس الامن السابقة ، وطالب القرار من يوثانت ان يتابع عن كثب تنفيذ هذا القرار ، وان يقدم تقريراً الى مجلس الامن عن ذلك [٤٨] .

لم تصوت الولايات المتحدة على قرار مجلس الامن رقم ٢٧١بحجة انه لايوجد اي دليل يثبت تواطؤ إسرائيل في حادثة احراق المسجد الاقصى ومن ثم فإن إسرائيل غير مسوؤلة عن حادثة الحريق، الامر الذي شجع مندوب إسرائيل يوسف تكوة الى التنديد بقرار مجلس الامن ووصفه بأنه غير واقعي ومجحف[٤٩] .

مع ذلك طلب يوثانت من إسرائيل توضيح موقفها من قرار مجلس الامن ٢٧١ وماسبقه من قرارات ومدى استعدادها لتنفيذ تلك القرارات إذ ارسل مذكرة الى يوسف تكوه في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٦٩، اعرب فيها عن امله ان تقوم إسرائيل باطلاعه على مدى استعدادها لتنفيذ بنود قراري مجلس الامن ٢٦٧و ٢٧١ ألا ان الحكومة الإسرائيلية لم تجب على مذكرة يوثانت[٥٠] ، واستمرت في تثبيت سيادتها على القدس من خلال مصادرة الاراضي وبناء المستعمرات وشق الطرق وفصل المدينة المقدسة عن بقية المناطق الفلسطينية وعدم السماح

بدخولها ألا بتصريح، والعمل على ايجاد غالبية سكانية مطلقة في المدينة بغرض التفوق الديموغرافي كعامل اساسي لابقاء سيطرتها[٥١]، كما قامت بسلسلة من الحفريات في اماكن متعددة ملاصقة للحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف بحجة الكشف عن الموروث اليهودي ، وتخذتها وسيلة لتصديع مافوقها من ابنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية والتسبب في انهيارها ومن ثم هدمها واجلاء سكانها، واعلنت ان تلك العملية عملية مقدسة تهدف الى الكشف عن هيكل سليمان ، مما أثار ضدها الرأى العام[٥٢].

على الرغم من مطالبات يوثانت بوقف تلك الاعمال وعدها اعمال غير مشروعة ألا ان إسرائيل استمرت في سياساتها تجاه القدس ، لذلك اصدار مجلس الامن القرار ٢٩٨ في العشرين من ايلول ١٩٧١، والذي اكد فيه ان حيازة الاراضي بالغزو العسكري أمر غير مقبول،وان جميع الاعمال التشريعية والادارية التي قامت بها إسرائيل لتغير وضع القدس، ومن ضمنها مصادرة الاراضي والممتلكات لاغية كلياً ولايمكن ان تغير ذلك الوضع [٥٣] .

يبدو ان إسرائيل لم تكترث لكل تلك الامور بسب التنافض في مواقف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ومساندتها لإسرائيل ، فضلاً عن ان الاجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن لم تكن فاعله وكافية للمساهمة في حفظ السلام الدولي ، وذلك لافتقار الامم المتحدة الى وجود قوة ردع عسكرية تابعه لها يمكن ان تحركها مباشرة لردع اي اعتداء من شأنه الاخلال بالسلام والامن الدوليين وردع المعتدي واجباره لتنفيذ تلك القرارات بالقوة حين تتجاوز دولة ما اواكثر على القانون الدولي –ومنها إسرائيل– وتنظر الى تلك القرارات بعدم الاهتمام مستخفه بالارادة الدولية التي عبرت عنها.

وبشكل عام فقد رفض يوثانت محاولات إسرائيل تغير وضع القدس، ومبدأ حيازة الارض بالقوة ، ومحاولاته حل مشكلة القدس واقرار السلام في المنطقة ، ومع اهمية تلك المواقف التي تضعف إسرائيل دولياً وتدعم الحق العربي ألا انها ظلت تفتقر الى المصداقية العملية ولم يستطع اجبار إسرائيل على الانصياع لقرارات الامم المتحدة وظلت تلك القرارات حبراً على ورق ،وذلك لان تلك الاهداف التي سعى لتحقيقها كانت اكبر من امكانياته والوسائل المتاحة له،لهذا يمكن القول ان

يوثانت اخفق في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، الا ان ذلك الاخفاق تتحمل مسؤوليتٌ جميع الدول الاعضاء بما فيها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي اتسمت مواقفها في الامم المتحدة بالمساندة لإسرائيل.

الخاتمة

بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للاراضي العربية ، وضعت إسرائيل أولى أهدافها السيطرة على مدينة القدس واخذت تعمل على تهويد المدينة المقدسة متجاهلة قرارات مجلس الامن والتي ادانت فيها اجراءات إسرائيل العسكرية على المدينة المقدسة بعد ان فرضت سياسة الامر الواقع، مما حتم على الامين العام للتحرك لمنع أي عمل من شأنه ان يغير وضع القدس وقدم العديد من التقارير الى مجلس الامن والجمعية العامة عن الاجراءات الإسرائيلية لتغير مركز مدينة القدس ، وعلى الرغم من اصدر مجلس الامن العديد من القرارات التي تطرقنا اليها انفاً ألا ان إسرائيل لم تكترث بها وتجاهلتها بسبب التناقض في مواقف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ومساندتها لأسرائيل مما شكل اضعافاً لموقف الامم المتحدة.

وبشكل عام فقد رفض يوثانت محاولات إسرائيل تغير وضع مدينة القدس، ومبدأ حيازة الارض بالقوة ،لكن محاولاته بأت بالفشل ولم يتمكن من اجبار إسرائيل على الانصياع لقرارات الامم المتحدة ، لذلك يمكن القول ان يوثانت اخفق في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن ذلك الاخفاق تتحمل مسؤوليته الولايات المتحدة التي تسمت مواقفها في مساندة إسرائيل .

الهوامش :

(١) يعد الصراع حول القدس من اشد نقاط الصراع العربي الإسرائيلي عنفاً ، اذ سعت إسرائيل الى السيطرة وبسط نفوذها على المدينة المقدسة بعد ان استطاعت السيطرة على الجزء الغربي من المدينة في حرب ١٩٤٨، والذي عرف فيما بعد بالقدس الغربية ، واعلنت بعد ذلك ان القدس عاصمة لإسرائيل ، الامر الذي القى عبئاً على الامم المتحدة التي دعت الى وضع المدينة تحت أشرافها في قرارها رقم ١٩٤ في ١٩٤٨/١٢/١١ ، ثم اصدرت قراراً اخر رقم ٣٠٣ في عام ١٩٤٩ الذي نص على تدويل المدينة بشقيها الشرقي والغربي ، الا ان

تلك القرارات فشلت في التطبيق واستمرت إسرائيل في السيطرة على الجزء الغربي من القدس في حين بقى الجزء الشرقي تحت ادارة الحكومة الاردنية حتى حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ إذ احتلت إسرائيل الجزء الشرقي ووضعت المدينة المقدسة بشقيها الشرقي والغربي تحت سيطرتها، للمزيد ينظر: جاسر علي العنابي،القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ط١، دار اليازوري، الاردن ، ٢٠٠٢،ص١٥٦

(٢) أحمد يوسف القرعي ، القدس من بن غوريون الى نيتياهو ،ط١، مركز دراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٧،ص٢٤.

(٣) راجع ص من الاطروحة

(٤) محمد محمود محمد الشريف تطور القضية الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص٣٤١.

(٥) دعاء حسين كرنوت المياحي، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دراسة في العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية في عهد الرئيس الامريكي جونسون ١٩٦٤–١٩٦٨،رسالة ماجستير غير منشورة (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة البصرة،٢٠١٨،ص١١١.

(٦) P.L.Lkhanpal, Documents and Notes on the Arab-Israeli Question,International book,Delhi,١٩٦٨,p.٣٩٧.

(٧) سرى هذا القانون على مناطق القدس الشرقية ، صور باهر ، الشيخ جراح، مطار قلنديا، شعفاط ، بيت صفافا، جبل المكبر، والمناطق المجاوره له، وقدرت مساحة ماتم ضمه لحدودها عبر هذين المرسومين ب٦٩كم٢ وبذلك تم توسيع حدود بلدية القدس الى حوالى ١٠٨كم٢ وحرصت إسرائيل ان تشمل عملية الضم أكبر مساحة من الارض وأقل عدد من السكان، كما شرعت في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٧، قانون توسيع منطقة بلدية القدس وحلت بموجبه مجلس أمانة القدس العربي المنتخب والمؤلف من ١٢ عضواً من سكان القدس واعفاء امينها العام السيد روحي الخطيب واعضاء الامانه من عملهم وتولى مجلس بلدية الجزء الغربي الذي جميع اعضائه من اليهود إدارة الجزء الشرقي من المدينة، للمزيد نظر: عدنان ابو عامر ، السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس ، ط١، الرياض ، ٢٠٠٩، ص٥٧.

(٨) الامم المتحدة ، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦حزيران١٩٦٧–١٥حزيران ١٩٦٨،الدورة الثانية والعشرون، ملحق رقم (١) (A/٧٢٠١) نيويورك ، ١٩٦٩ ،المصدر السابق،ص٣٢.

(٩) دعاء حسين كرنوت المياحي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(١٠) محمد لومة،أعلان الدولة الفلسطينية المستقلة والقانون الدولي العام دراسة قانونية وسياسية، تقديم عبد الهادي ابو طالب، ط١، دار الهلال العربية ، الرباط ، ١٩٩٠، ص٧٧.

(١١) هالة ابو بكر سموحي،السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٤٠.

(١٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ط١،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩، ص١٠٣٦.

(١٣) الامم المتحدة ، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦حزيران١٩٦٧-١٥حزيران ١٩٦٨،المصدر السابق ،ص٣٢.
(١٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، المصدر السابق،ص١٠٣٧.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) محمد محمود محمد الشريف ، المصدر السابق،ص١٩٩.
(١٧) سعد علي نعيم الاسدي، موقف بريطانيا من الصراع الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤،ص١٧٥.
(١٨) دعاء حسين كرنوت المياحي، المصدر السابق، ص١٨٩.
(١٩) من الجدير بالاشارة ، قرار الجمعية العامة جاء نتيجة مشروع قرار كانت باكستان وغينيه ، وايران ، ومالي، والصومال وتركيا، ونال القرار التصويت بالاغلبية وامتناع
(٢٠) محمد محمود محمد الشريف، المصدر السابق، ص١٩٩.
(٢١) الامم المتحدة ،تقرير الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن عن اعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الاوسط من حزيران ١٩٦٧-١٨ أيار ١٩٧٣، رقم /S١٠٩٢٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١ ، بيروت ،١٩٧٣،ص٣١.
(٢٢) محاضر الكنيست ١٩٦٦-١٩٦٧، نصوص مختارة من محاضر الكنيست السادس ، الدورةالثانية ،تقديم محمد حسنين هيكل،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧١، ص٨٩٠.
(٢٣) دعاء حسين كرنوت المياحي، المصدر السابق، ص ١٩٢.
(٢٤) أمجاد حامد عبادي الأمارة ، السياسة الأمريكية والموقف من قضية القدس ١٩٤٧–١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠٠٩، ص١٠٩.
(٢٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، المصدر السابق، ص١٠٤٥.
(٢٦) كريمة زهدي القصاص، نهاد محمد الشيخ جليل، تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من مدينة القدس والاجراءات التي اتخذتها الحكومة ١٩٦٧-٢٠٠٠، مجلة الملوية للدراسات والاثار، مجلد ٥، العدد ١٣، السنة الخامسة ،أب،٢٠٠٨، ص٨٣.
(٢٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، المصدر السابق، ص١٠٤٥.
(٢٨)Madelaine Adelman, Jerusalem: Conflict and Cooperation in a Contested City, Syracuse University Press ,٢٠١٤.p١٠٤
(٢٩)P.L.Lkhanpal,op,cit,.p.٣٩٧.
(٣٠) حبيب غانم، القدس تاريخاً وقضية ،ط١، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ص٢٠٤-٢٠٥.
(٣١) سجل العالم العربي لعام ١٩٦٨، وثائق ، احداث، اراء سياسية ،جمع وتحرير جبران شامية ، دار الابحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩،ص٣١٦.
(٣٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، المصدر السابق، ص٩٨٢.
(٣٣) محمد محمود محمد الشريف، المصدر السابق، ص٢٠٥.
(٣٤) دعاء حسين كرنوت المياحي، المصدر السابق، ص١٩٦.

([٣٥]) باسمة الجزايري، القدس وقرارات الامم المتحدة، مجلة الصامد، العدد ٨٥، تموز-اب-ايلول ، ١٩٩١، ص١٣٣.

([٣٦]) دعاء حسين كرنوت المياحي، المصدر السابق، ص١٩٦.

([٣٧]) هالة ابو بكر سمودي ، المصدر السابق، ص٢٤١.

([٣٨]) محمد محمود محمد الشريف، المصدر السابق، ص٢٠٦.

([٣٩]) الامم المتحدة ، تقرير الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن عن اعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الاوسط من حزيران ١٩٦٧-١٨ أيار ١٩٧٣، المصدر السابق،ص٣٢.

([٤٠]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وثائق ، احداث، اراء سياسية ،جمع وتحرير جبران شامية ، دار الابحاث والنشر، بيروت،١٩٧٠، ص٢٧٩.

([٤١]) ا المصدر نفسه ، ص٢٨٠.

([٤٢]) سجل العالم العربي لعام ١٩٧٠ ، المصدر السابق، ص٤٨١ .

([٤٣]) كان لهذا العمل ردة فعل كبيرة في العالم العربي والإسلامي وقامت المظاهرات في كل مكان وشجب القادة العرب هذه الفعلة ، وكان من تداعيات هذه الجريمة عقد الدول الاسلامية مؤتمراً في جده ضم ٤٢ دولة اسلامية من بينهم جميع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتمخض عن ذلك المؤتمر أنشاء منظمة المؤتمر الاسلامي التي كانت من ابرز اهدافها الدفاع عن قضايا المسلمين في العالم وعلى رأسها قضية القدس . للمزيد ينظر: سعد علي نعيم، المصدر السابق، ص١٧٢.

([٤٤]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، المصدر السابق، ص٧٨٢.

([٤٥]) الامم المتحدة ، تقرير مجلس الامن ١٦تموز ١٩٦٩-١٥تموز ١٩٧٠، الدورة الخامسة والعشرون ، ملحق رقم٢، نيويورك ،١٩٧٢، ص٣٢.

([٤٦]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، المصدر السابق،ص٧٨٢.

([٤٧]) نقلاً عن : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٧٨٢.

([٤٨]) ماجد كيالي، القدس في القرارات والمشاريع الدولية،مجلة الصامد، العدد٨٥ ، ١٩٩١تموز ،أب ، ايلول،١٩٩١، ص١٣٣.

([٤٩]) محمد محمود محمد الشريف، المصدر السابق، ص٢١٧.

([٥٠]) روحي الخطيب، الاجراءات الإسرائيليةلتهويد القدس مابين ١٩٦٥-١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، ١٩٧٥، ص٩٨.

([٥١]) من الجدير بالاشارة الى ان الفلسطينين عملوا على مجابهة الاجراءات الإسرائيليةفي القدس بكافة الطرق المكنة كالاحتجاج والتظاهر واللجوء الى القوانين ودعم وجود المؤسسات الفلسطينية في القدس وخاصة التعليمية والدينية والمهنية ومواجهة سياسة التهجير والطرد ، واتباع اسلوب المقاومة والعمليات الفدائية ، للمزيد من التفصيل ينظر : عبد الكريم مزعل عبد الرحمن عابد، الصراع على السيادة ومستقبل القدس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا،جامعة بيرزيت ، فلسطين ،١٩٩٩، ص ص١٥-١٦.

([٥٢]) غسان شهابي، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، مجلة الصامد، تموز –اب –ايلول ، ١٩٩١، ص٢٢٥.

([٥٣]) الامم المتحدة ، تقرير مجلس الامن ١٦ حزيران ١٩٧٠–١٥ حزيران ١٩٧١، الدورة السادسة والعشرون ، ملحق رقم ١، نيويورك ، ١٩٧٣، ص٢٧.

المصادر:

١. أحمد يوسف القرعي ، القدس من بن غوريون الى نيتياهو ،ط١، مركز دراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٧.

٢. أمجاد حامد عبادي الأمارة ، السياسة الأمريكية والموقف من قضية القدس ١٩٤٧–١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠٠٩.

٣. الامم المتحدة ، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة ١٦حزيران١٩٦٧-١٥حزيران ١٩٦٨، .

٤. الامم المتحدة ، تقرير مجلس الامن ١٦تموز ١٩٦٩–١٥تموز ١٩٧٠، الدورة الخامسة والعشرون ، ملحق رقم٢، نيويورك ،١٩٧٢.

٥. الامم المتحدة ، تقرير مجلس الامن ١٦ حزيران ١٩٧٠–١٥ حزيران ١٩٧١، الدورة السادسة والعشرون ، ملحق رقم ١، نيويورك ، ١٩٧٣.

٦. الامم المتحدة ،تقرير الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن عن اعمال المنظمة حول الوضع في الشرق الاوسط من حزيران ١٩٦٧-١٨ أيار ١٩٧٣، رقم /S١٠٩٢٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١ ، بيروت ،١٩٧٣.

٧. باسمة الجزايري، القدس وقرارات الامم المتحدة، مجلة الصامد، العدد ٨٥، تموز–اب–ايلول ، ١٩٩١.

٨. جاسر علي العنابي،القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ط١، دار اليازوري، الاردن ، ٢٠٠٢،ص١٥٦

٩. حبيب غانم، القدس تاريخاً وقضية ،ط١، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ص٢٠٤.

١٠. دعاء حسين كرنوت المياحي، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دراسة في العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية في عهد الرئيس الامريكي جونسون ١٩٦٤-١٩٦٨،رسالة ماجستير غير منشورة (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة البصرة،٢٠١٨.

١١. روحي الخطيب، الاجراءات الإسرائيليةلتهويد القدس مابين ١٩٦٥-١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، ١٩٧٥.

١٢. سجل العالم العربي لعام ١٩٦٨، وثائق ، احداث، اراء سياسية ،جمع وتحرير جبران شامية ، دار الابحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩،ص٣١٦.

١٣. سعد علي نعيم الاسدي، موقف بريطانيا من الصراع الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤.

١٤. عبد الكريم مزعل عبد الرحمن عابد، الصراع على السيادة ومستقبل القدس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا،جامعة بيرزيت ، فلسطين ،١٩٩٩.

١٥. عدنان ابو عامر ، السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس ، ط١، الرياض ، ٢٠٠٩.

١٦. غسان شهابي، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، مجلة الصامد، تموز –اب –ايلول ، ١٩٩١.

١٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ط١،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩.

١٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وثائق ، احداث، اراء سياسية ،جمع وتحرير جبران شامية ، دار الابحاث والنشر، بيروت،١٩٧٠.

١٩. كريمة زهدي القصاص، نهاد محمد الشيخ جليل، تطور موقف حزب العمل الإسرائيلي من مدينة القدس والاجراءات التي اتخذتها الحكومة ١٩٦٧-٢٠٠٠، مجلة الملوية للدراسات والاثار، مجلد ٥، العدد ١٣، السنة الخامسة ،أب،٢٠٠٨.

٢٠. ماجد كيالي، القدس في القرارات والمشاريع الدولية،مجلة الصامد، العدد٨٥ ، ١٩٩١تموز ،أب ، ايلول،١٩٩١.

٢١. محاضر الكنيست ١٩٦٦-١٩٦٧، نصوص مختارة من محاضر الكنيست السادس ، الدورةالثانية ،تقديم محمد حسنين هيكل،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧١.

٢٢. محمد لومة،أعلان الدولة الفلسطينية المستقلة والقانون الدولي العام دراسة قانونية وسياسية، تقديم عبد الهادي ابو طالب، ط١، دار الهلال العربية ، الرباط ، ١٩٩٠.

٢٣. محمد محمود محمد الشريف تطور القضية الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

٢٤. هالة ابو بكر سموحي،السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ١٩٨٦ .

٢٥. Madelaine Adelman, Jerusalem: Conflict and Cooperation in a Contested City, Syracuse University Press ,٢٠١٤.

٢٦. P.L.Lkhanpal, Documents and Notes on the Arab-Israeli Question,International book,Delhi,١٩٦٨.